الأنباء
الخميس 24 نوفمبر 2011

الشركة ستعزز من خلاله أداء وجودة شبكاتها

«زين ـ العراق» توقع اتفاقية إستراتيجية مع «أريكسون»

أعلنت شركة زين ـ العراق أنها أبرمت اتفاقية تعاون إستراتيجية مع شركة اريكسون العالمية لتكون الأخيرة مسؤولة بموجبها خلال السنوات الخمس المقبلة عن كامل نطاق الشبكة والعمليات الميدانية للشبكات اللاسلكية وأنظمة دعم الأعمال التجارية.

ووصفت زين ـ أكبر شبكة اتصالات في العراق ـ هذه الاتفاقية والتي تعد الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط بأنها مشروع استراتيجي لعملياتها التشغيلية، مبينة أن هذا التعاون مع شركة اريكسون وشريكها المحلي «إس آي إم» سيقدم مجالات تطويرية على شبكتها بصفة مستمرة، وهو ما سيزيد كثيرا من فاعلية وكفاءة الشبكة التي تتضمن حاليا اكثر من 3700 موقع.

وأكدت الشركة في بيان صحافي أن هذه الاتفاقية ستثري كثيرا من تجربة عملائها، كما أنها ستعزز من إمكاناتها وقدراتها التنافسية، مشيرة إلى أن إسناد مثل هذه المشاريع الخدماتية المدارة سيمكنها كثيرا من زيادة تركيزها على أنشطة أعمالها الرئيسية وخصوصا تلك المتعلقة بخدمة العملاء.

وقال الرئيس التنفيذي في مجموعة زين نبيل بن سلامة «هذه الاتفاقية ستعزز من مساعينا لتحسين الكفاءة التشغيلية لأداء شبكاتنا، حيث ستسمح لنا بأن نكرس مزيدا من مواردنا في سبيل دعم عملياتنا التجارية الجوهرية وأن نستمر في تحسين دعمنا لعملائنا بشكل أفضل».

وأضاف بقوله «سيفتح لنا هذا التعاون مع شركة اريكسون وشريكها المحلي إس آي إم آفاقا جديدة في عمليات التطوير وإطلاق المنتجات والخدمات والتطبيقات الجديدة، بالإضافة إلى أنه سيمكننا من مواصلة الوفاء بتعهداتنا والتزاماتنا مع عملائنا لتوفير تجربة اتصالات رائعة على شبكاتنا». وأوضح بن سلامة بقوله «نحن على يقين أن هذا الاتفاق الاستراتيجي سوف يقدم قيمة مضافة لعملياتنا التشغيلية، حيث سيشعر عملاؤنا بتحسينات جذرية على مستوى الخدمة». وأفاد بأن المبالغ المالية التي ستستثمرها الشركة على مدار السنوات الخمس المقبلة، والتي تقدر بـ 650 مليون دولار تبرز مدى حرص «زين» على تقديم منتجات خدماتية تتمتع بجودة عالية، مبينا في ذات الوقت أن شركة زين تعتبر هذه الاتفاقية واحدة من المشاريع الحيوية التي تدعم مسيرة النمو والتطور التي يشهدها قطاع الاتصالات في العراق.

وأشار بن سلامة إلى أن هذا التعاون والذي سيساعد الشركة في تحقيق الاستفادة القصوى من استثماراتها في تحسين جودة وكفاءة الشبكة، سوف يساهم بشكل كبير في تقليص حجم التكاليف التشغيلية حيث ستتولى شركة اريكسون مهام التصميم والتخطيط والدعم للشبكات وذلك من خلال خدمة ما يقارب 4 آلاف موقع في جميع أنحاء البلاد.

وكشف أن شركة زين العراق تمثل نموذجا فريدا من نوعه للقطاع الخاص في العراق، مبينا أنها كانت من أولى الشركات الخاصة التي سارعت بضخ استثمارات وذلك منذ نهاية العام 2003 حيث تقدر استثمارات الشركة منذ تلك الفترة بـ 4,5 مليارات دولار تقريبا (5,250 تريليونات دينار عراقي تقريبا). وأكد بقوله «ستواصل الشركة استثماراتها بما يضمن توفير أفضل الخدمات في هذه الصناعة، حيث تستعد حاليا لضخ استثمارات بقيمة 300 مليون دولار في المناطق الشمالية خلال الفترة المقبلة».

وقال بن سلامة «شركة زين العراق تربطها بالمجتمع العراقي شراكة من نوع خاص، وقد عززت المبادرات الاجتماعية التي قامت بها في السنوات السبع الماضية هذه الشراكة بشكل كبير»، مبينا أن الشركة قدمت التزامات اجتماعية خلال هذه الفترة في جميع الأنشطة بما يقارب 25 مليون دولار، كما أنها تساهم بقوة في الاقتصاد العراقي من خلال توظيف 3 آلاف مواطن بشكل مباشر بالإضافة إلى عشرات آلاف الوظائف غير المباشرة».

من ناحيته وصف الرئيس التنفيذي في شركة زين العراق عماد مكية هذه الاتفاقية بأنها ستعزز من كفاءة وجودة الشبكة بشكل كبير، مشيرا إلى أن هذا التعاون سيدعم الجهود التي تقوم بها الشركة في إطار تقديم أفضل الخدمات والمنتجات للمواطن العراقي. وقال مكية «سيساعدنا هذا الاتفاق في الوفاء بالتزاماتنا اتجاه عملائنا نحو تقديم منصة خدمات متنوعة، وفق أفضل المواصفات والمعايير العالمية، وبجودة عالية بعيدة عن أي مشاكل قد يواجهها عملاؤنا عند إجراء عمليات الاتصالات».

من جانبه قال رئيس شركة اريكسون في منطقة الشرق الأوسط أندرس ليندبلاد ستتيح هذه الاتفاقية لشركة زين تعزيز قدرتها التنافسية في هذا السوق المتنامي وتمكينه من التركيز على توفير تجربة أفضل لعملائه من مشتركي خدمات الهاتف المتحرك.

وأضاف بقوله «إننا نفخر بخبرتنا العريقة في مجال الخدمات المدارة والتي يقف وراءها كادر وظيفي على مستوى عال من الكفاءة يضم أكثر من 45 ألف موظف متخصص في خدمة العملاء مدعومين بأكثر من 15 ألف مصدر متخصص، ويعتمدون على الأدوات والطرق والعمليات نفسها في مختلف أنحاء العالم».

نبيل بن سلامة يتوسط مسؤولي «أريكسون» خلال توقيع الاتفاقية

بن سلامة: «زين» ستستثمر 650 مليون دولار في تحسين شبكتها على 5 سنوات

تأجيل قضية «زين» إلى 28 ديسمبر

اجلت المحكمة الدعوى رقم 1800 لسنة 2011 والخاصة بالاستئنافات التي تتعلق بقضية «زين»، ارقام 4584/3583/3471 لسنة 2011 الى جلسة 28 ديسمبر المقبل لحجز القضية للنطق بالحكم.

ديون الشركة انخفضت من 550 إلى 140 مليون دينار

الزبيد: إستراتيجية «الامتياز» مختلفة عن الآخرين

قال نائب الرئيس والعضو المنتدب في شركة الامتياز للاستثمار علي الزبيد في مقابلة مع قناة «العربية» ان الشركة استطاعت ان تخفض ديونها من 550 مليون دينار في بداية الأزمة المالية في 2008 الى اقل من 140 مليون دينار حاليا، وذلك بعد أن تخارجت من جواهر مشاريعها.

وكانت شركة الامتياز المدرجة حديثا في البورصة الكويتية حققت نموا متواصلا في ارباحها رغم الازمة المالية، ونمت ارباحها في الربع الثالث من هذه السنة 16٪، رغم استمرار الخسائر وتراجع الارباح في قطاع شركات الاستثمار منذ بداية الازمة. وقال الزبيد ان نموذج عمل «الامتياز» يختلف عن الشركات الاستثمارية، فمعظم هذه الشركة اعتمدت منذ بدء ظهورها في بداية التسعينيات الى بداية فورتها في 2003 و2004 ـ اعتمدت في عملها على ادارة اموال الغير وخدمات المستثمرين، اي انها ركزت عملها في اسواق المال، وقامت في اعادة تقييم اصولها ورفع تقييماتها لكي تحقق اعلى العوائد. اما شركة الامتياز، ومنذ بداية تأسيسها في 2005، فاستثمرت في قطاعات الاقتصاد الحقيقي، وبنت مجموعة متكاملة من الشركات الزميلة والتابعة المتخصصة في الاقتصاد الحقيقي، ومشروط استمرار اي منها بدعم اداء المجموعة، اي ان كل شركة مركز ربحية للمجموعة. وقال الزبيد انه خلال الازمة رفعت الشركة رأسمالها من 60 مليون دينار الى 113 مليون دينار، وذلك لتعزيز حقوق مساهميها، مبينا ان الشركة تنظر اليوم الى الفرص في الاسواق، خصوصا في قطر وسلطنة عمان ومصر.

وكانت شركة الامتياز تخصصت في اقتناص الفرص في القطاع العقاري، لكن الزبيد قال ان النشاط العقاري في السنوات الثلاث الاولى يشكل 60٪ من دخل الشركة، واصبح يقل تدريجيا الى ان وصل بين 10 و15٪ حاليا. وتعتبر شركة الامتياز واحدة من اكبر الشركات الاستثمارية في الكويت، ومرشحة للدخول في مؤشر السوق الكويتي الجديد KSX15، ومدعومة بقاعدة ملاك اكبرهم شركة بروة العقارية المالكة لـ 24,4٪، اكبر شركة عقارية في قطر.

علي الزبيد

54,2 مليون دينار خسائر «جلوبل» لـ 9 أشهر

أعلن بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) نتائجه المالية للأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2011، حيث بلغ حجم الأصول المدارة لصالح العملاء 1,1 مليار دينار. وقالت الشركة في بيان لها ان العديد من الصناديق التي تديرها جلوبل حققت أداء فاق أداء مؤشرات القياس والصناديق المماثلة لها. فقد منحت مؤسسة «ستاندرد آند بورز» لتقييم إدارة الصناديق الاستثمارية تصنيفا بمرتبة «A» لصندوق جلوبل للأسهم السعودية وحصلت جلوبل على لقب «أفضل مدير للأصول على مستوى الكويت لعام 2011» من مجلة إدارة الصناديق الاستثمارية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA FM)، وهي إحدى الجهات الرائدة التي تراقب أداء قطاع إدارة الأصول في المنطقة. كما حاز صندوق «جلوبل للاستحواذ الكامل» على لقب «أفضل صندوق للملكيات الخاصة» من مجلة «ذا بانكر». وبلغ إجمالي صافي الخسائر 54,2 مليون دينار بواقع(0,044 دينار للسهم الواحد)، كما بلغت خسائر محفظة استثمارات الشركة 31,5 مليون دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2011، ويعزى هذا بشكل كبير إلى الخسائر التي تكبدتها الشركة من تعديل القيمة العادلة والناتجة عن التراجع المستمر في أداء أسواق الأسهم في منطقة الخليج والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تتركز معظم استثمارات الشركة وأيضا بسبب تكلفة التمويل المرتبطة بمحفظة استثماراتها، كما حققت الشركة من الأعمال القائمة على الرسوم والأتعاب (إدارة الأصول، والاستثمارات البنكية، والوساطة المالية) إيرادات تشغيلية بلغت 11,6 مليون دينار. وتواصل جلوبل سعيها لخفض التكاليف التشغيلية. فقد انخفضت المصروفات التشغيلية الأخرى بنسبة 26٪ في الأشهر التسعة الأولى من العام 2011 مقارنة بمستواها في الأشهر التسعة الأولى عام 2010. كما انخفضت تكاليف الفوائد بنسبة 3٪ لتبلغ 17,9 مليون دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2011 بالمقارنة مع تكاليف الفوائد المسجلة في النصف الأول من عام 2010 والبالغة 18,4مليون دينار والتي نشأت عن انخفاض مستوى الدين من 554,8 مليون دينار في 30 سبتمبر 2010 إلى 496,3 مليون دينار في 30 سبتمبر 2011 بانخفاض بلغت نسبته 11٪.

وقد سددت جلوبل 54,4 مليون دولار من الديون المستحقة عليها للبنوك خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2011، ليصل بذلك إجمالي المبالغ المسددة في إطار خطة إعادة هيكلة الديون إلى 232,8 مليون دولار (أي ما يشكل 13,2٪ من إجمالي الدين). وفي 15 سبتمبر 2011، عقدت جلوبل اجتماعا مع البنوك الدائنة لمناقشة الأداء المالي للشركة في الفترة الأخيرة والرؤية المستقبلية لها، كما استعرضت جلوبل خلال هذا الاجتماع مختلف الحلول البديلة المحتملة لتعزيز الميزانية العمومية للشركة. ولتيسير إجراء دراسة متعمقة ومفصلة لهذه البدائل، قامت البنوك الدائنة بالتعاون مع الشركة، بتعيين لجنة توجيهية تعمل بالتعاون مع الشركة. إضافة إلى ذلك، طلبت جلوبل مساندة البنوك الدائنة لها على المدى القصير من خلال الموافقة على تأجيل سداد مبلغ الدين الذي يستحق في ديسمبر 2011، كما طلبت منها إلغاء أي زيادة في أسعار الفائدة اعتبارا من ديسمبر 2011، إضافة إلى إعفائها من بعض الضوابط والشروط التي تسري عليها في إطار الاتفاقية.

وتهدف هذه التعديلات إلى تسهيل المناقشات فيما بين جلوبل والبنوك الدائنة من أجل التوصل إلى إعادة هيكلة أكثر شمولا لالتزامات الديون المستحقة على الشركة.

وتسعى جلوبل بموجب اتفاقية التسهيلات الائتمانية، إلى الحصول على موافقة حاملي سندات الشركة على الإعفاءات ذات الصلة بالاتفاقية التي تطلبها من البنوك الدائنة في الاجتماع المقرر انعقاده في 5 ديسمبر 2011.

أيضا، فيما يتعلق بالسندات البالغة 45 مليون دينار المستحقة السداد في 25 أبريل 2012، ستسعى جلوبل إلى الحصول على الموافقة لتمديد موعد الاستحقاق إلى 10 يونيو 2012. وتجدر الإشارة إلى أن جلوبل استمرت في خدمة ديونها في أوقاتها وفقا للشروط الواردة في الاتفاقية.

«زين» تكرم شركات ومكاتب التحصيل

أعلنت شركة زين عن تكريمها مجموعة من شركات ومكاتب التحصيل التي تتعامل معها، تقديرا لجهودهم الكبيرة في زيادة نسبة التحصيل عن فترة الربع الثالث من العام الحالي.

وخلال حفل التكريم الذي أقامته الشركة، حيث قام المدير التنفيذي لقطاع خدمة العملاء أحمد الكندري بتوزيع دروع تذكارية على الجهات التي حققت المراكز الثلاثة الأولى، وهي شركة أم أم إي التجارية، ومكتب المحامي سعد صالح الخنة للمحاماة، ومكتب التويجري وشركائه. وفي كلمته في هذه المناسبة، ثمن الكندري الجهود المبذولة التي قامت بها شركات التحصيل ومكاتب المحاماة التي تتعاون معها الشركة وقال «تقدر شركة زين مدى التفاني في العمل الذي وجدته في عملية تحصيل الديون المستحقة لها، والذي أثمر عن نتائج إيجابية ممتازة تمثلت في زيادة نسبة تحصيل المبالغ المالية». وقال الكندري ان هذا التكريم الخاص جاء ليعزز علاقات الشركة مع شركائها في النجاح، مبينا أن زين تؤمن بأن كل الجهات المعنية التي تتعامل معها وعلى مختلف تخصصاتهم ونشاطاتهم وأعمالهم هم في الأساس شركاء رئيسيون للشركة.

لقطة جماعية لممثلي الشركات والمكاتب المكرمة

السعدون: 44 مليار دولار ستحتاجها الكويت بعد 10 سنوات لسداد النفقات العامة في الدولة

قال رئيس مجلس ادارة مركز الشال للاستشارات الاقتصادية والمالية جاسم السعدون ان الكويت تحتاج إلى 44 مليار دولار بعد 10 سنوات لسداد النفقات العامة في الدولة، مشيرا الى أن النفقات العامة ارتفعت من 4 مليارات دينار في عام 2000 إلى 19,4 مليار دينار في السنة المالية الحالية، وتشكل الرواتب والأجور حوالي 13 مليار دينار وهذا يعني أن الرواتب ارتفعت بأكثر من 4 أضعاف في الميزانية خلال الـ10 سنوات الماضية. وأوضح السعدون على هامش ندوة نظمها نادي التمويل الإسلامي في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا تحت عنوان ما هو الحل؟ أن الاقتصاد المحلي كان أسوأ من تعامل مع الازمة المالية العالمية وأسوأ من خرج منها عندما تعافت الاقتصادات العالمية من تأثيرات الازمة التي عصفت بالعالم في 2008، ففي عام 2009 معظم الاقتصاديات العالمية هبطت بالسالب في حين أن الاقتصاد الكويتي الذي يفترض انه بعيد عن الازمة المالية انخفض بنسبة 5٪ وعندما تعافت الاقتصاديات العالمية في عام 2010 وجدنا الاقتصاد الكويتي ثاني أسوء اقتصاد تعافى من الازمة بعد الامارات العربية المتحدة التي تأثرت كثيرا بديون دبي العالمية، وهذا يعني أن الاقتصاد الكويتي يستجيب للازمة بأكثر مما يجب ولا يتعافى بسرعة مثلما تتعافى الاقتصاديات العالمية. وذكر أن كل الدول تقوم بعمل تضحيات سياسية من اجل المصلحة العامة فوجدنا رئيس الوزراء الايطالي سيلفيو برلسكوني رغم جرائمه اللاأخلاقية قدم تضحيات لانقاذ ايطاليا من أزمة الديون السيادية التي تعصف بأوروبا حاليا. وأضاف السعدون قائلا: «رغم كل الخطايا التي قامت بها الحكومة الكويتية خلال السنوات الماضية الا أن الحكومة باقية حتى ولو زالت الدولة، وهذا مفهوم خطأ لأنه تم التلاعب بمقدرات الدولة وهو ما شاهدناه من الاعتداء على مجلس الأمة نهاية الاسبوع الماضي، فالكويت لا يوجد بها سلام اقتصادي ولا سياسي والنتيجة ستكون أن الأجيال القادمة هي من ستدفع الثمن نتيجة هذه التجاوزات التي ستؤدي إلى انتحار البلد، فهم يشترون الحاضر ويبيعون المستقبل». وأشار السعدون إلى أن ثقافة اقتسام الغنائم انتشرت بشكل كبير وهو ما شاهدناه في المظاهرات التي تطالب بزيادة الكوادر، فالكل يريد أن يأخذ ولا يريد أن يعطي، والمسؤول عن هذه الاختلالات الحكومة لاسيما أنها المهيمنة على المال والأمن وعلى كل شيء في الدولة. وبين أن الخطورة تكمن في أن سوق العمل متشبع تماما ولن يستطيع أن يستقبل 520 الف مواطن خلال الـ 10 سنوات المقبلة، مشيرا الى أن القطاع الحكومي به 286 الف موظف ونصفهم عاطلون عن العمل ولا يعملون، فكيف نأتي بـ 520 الف موظف وكيف نخلق لهم فرص عمل منتجة تعود بالإيجاب على الاقتصاد العام للدولة؟ هذه هي الإشكالية. وعن خطة التنمية الحالية قال السعدون ان خطة التنمية بها 4 أهداف سلبية وهدفان ايجابيان، الأهداف السلبية تكمن في الاعتماد على الحكومة في فعل كل شيء حتى وصلنا الى أن 87٪ من الدولة أصبحت قطاعا عاما، واعتماد المالية العامة للدولة على 94٪ من إيرادات النفط، واعتماد المواطنين على وظائف الحكومة وفي النهاية اختلال التركيبة السكانية حيث يشكل المواطنون 32٪ من تركيبة السكان، وهذه الفجوات لابد من ردمها. ومع تطور الأحداث خلال الشهرين الماضيين أصبح هناك نفور من القطاع الخاص وتوجه الكثير من الكويتيين إلى العمل في القطاع العام فأصبح القطاع الخاص طاردا للعمالة وهذا أدى إلى اختلال ميزان العمالة وانخفاض إنتاج الحكومة خاصة مع ارتفاع التكاليف وانخفاض جودة ونوعية المنتج. وبين أن هذه السلبيات أدت إلى هيمنة القطاع العام على الدولة وزادت من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل في الدولة، والمشكلة الحالية تكمن في اذا ما حدث كساد عالمي وانحدرت أسعار النفط إلى ما دون الـ 90 دولارا للبرميل فإن ميزانية الكويت في ظل ارتفاع المصروفات ستتحول من الفائض إلى العجز الفادح والكبير وهذا ما سيؤدي في النهاية إلى تآكل المدخرات التي عملت الكويت إلى تجنبيها طوال الأعوام الماضية.

وذكر أن القطاع الخاص الكويتي يلجأ إلى جلب عمالة اجنبية رخيصة توفيرا للنفقات وفي ظل التنافسية الشديدة في سوق عمل صغير ومتواضع للغاية، وهذا معناه أن خطة التنمية تذهب في طريق والقطاع العام والخاص يسير في طريق عكسي تماما لن يتقابلا فيه نهائيا.

وفي ظل السلبيات الكبيرة التي احتوتها خطة التنمية فإن ايجابيتها تتلاشى، وما يحدث حاليا هو سرقة لمستقبل الأجيال القادمة والشباب الكويتي، وتقوم الحكومة بالتحصن بمن هم متهمون بالرشوة والفساد وهذه الأعمال منافية لكل الأعراف هي أعمال لا أخلاقية مدمرة للاقتصاد الكويتي، طالبا من الشباب الكويتي عمل جماعات ضغط على صناع القرار لوقف هذه الأعمال والتجاوزات الكبيرة التي ستؤدي في الأخير إلى انتحار الكويت. وقال السعدون ان العالم يواجه وضعا اقتصاديا غاية في الخطورة لاسيما ان العالم يواجه منعطفين خطيرين هما أزمة الديون الأوروبية وأزمة الولايات المتحدة الأميركية، فالاقتصاد العالمي لأول مرة يفقد في عام 2009 حوالي 0,7٪ وهذا أول هبوط سالب منذ أزمة عام 1929، ولكن في عام 2010 نما الاقتصاد العالمي بنسبة 5٪ وهذا يعني تعافي الاقتصاد العالمي.

وأضاف: «في ظل التحسن التدريجي في اداء الاقتصاد العالمي التقط السياسيون أنفاسهم في عام 2010 وبدءوا في تخريب الاقتصاد وهذا ما شاهدناه في أزمة الديون السيادية الأوروبية مما اوجد 5 قنابل على وشك الانفجار في اوروبا وهذه القنابل هي ايرلندا والبرتغال واسبانيا وايطاليا واليونان».

وأوضح قائلا: «في ظل الانخفاضات الحادة في الاقتصاد الأميركي والصراع الدائر بين الديموقراطيين حدث تخفيض التصنيف الائتماني لأميركا وهذا اوجد حالة من عدم اليقين في تحسن الاقتصادات الرئيسية، مشيرا إلى أن هذه المؤشرات تنذر بانزلاق الاقتصاد الكويتي إلى أزمة 1929». وبين أن أزمة العالم المالية التي نشبت في عام 2008 انخفضت على اثرها أسعار النفط من 147 دولارا للبرميل إلى 34 دولارا للبرميل وهذا لو تكرر ودخل الاقتصاد العالمي إلى دوامة جديدة من الركود فستكون النتيجة هبوط أسعار النفط إلى ما دون الـ 20 دولارا للبرميل وبالتالي فإن هذا هو الخطر الداهم على الاقتصاد سواء المحلي او العالمي.

وذكر أن اوروبا تحركت بأكثر حنكة وديناميكية عندما شعرت بأن أزمة الديون الأوروبية بدأت تعصف باقتصادات الدول الكبرى فقامت بفرض شروط قاسية للتقشف وفرض الضرائب وتسريح العمالة وزيادة الضرائب وبالتالي فإن القادة السياسيين هم من تحملوا نتيجة أزمة اوروبا فوجدنا قادة هذه الدول يقدمون استقالاتهم لأنهم تحملوا الخطأ السياسي.

وفي سؤال من احد الحضور حول تأثر صناديق الثروة السيادية بتداعيات الأزمة المالية العالمية قال السعدون ان الصناديق تأثرت بالأزمة التي انطلقت شراراتها الأولى في عام 2008 ولكن الحديث الآن يدور فيما اذا انهارت اوروبا فإن هذه الصناديق ستخسر تقريبا نصف رأسمالها وفي حالة اللجوء إلى التسييل فإن فرص البيع ستكون منعدمة لعدم توافر الكاش، مشيرا الى أن صناديق الثروة السيادية في دول الخليج تبلغ قيمتها 1,5 تريليون دولار والإمارات والسعودية تمتلكان اكبر الحصص. ● أحمد مغربي

جاسم السعدون متحدثا خلال الندوة (محمد ماهر)

الاقتصاد المحلي كان أسوأ من تعامل مع الأزمة المالية العالمية وأسوأ من خرج منها عندما تعافت الاقتصادات العالمية

لا توجد خصومة مع مجلس الوزراء

قال السعدون انه لا توجد بينه وبين مجلس الوزراء أي خصومة شخصية، لاسيما ان معظم الوزراء أصدقاؤه، لكنه يختلف في طرق معالجة الأزمات، مبينا أن سوء الادارة وفشل مجلس الوزراء في حلها هما اللذان اوجدا حالة من الانتقاد للأداء الحكومي بشكل عام.

64 مليار دولار صرفت لإعادة البناء من الغزو

ذكر السعدون أن الكويت صرفت بعد الغزو العراقي الغاشم حوالي 64 مليار دولار من 100 مليار دولار كانت تمتلكها قبل الغزو لإعادة بناء الكويت من جديد، مشيرا الى أن العالم في تلك الحقبة الزمنية لم يكن يمر بأي أزمة مالية او سياسية اما الآن فالعالم يمر بأزمات متتابعة، متسائلا: ما الاموال التي ستنفقها الكويت في حالة حدوث أزمة قادمة لا قدر الله؟

فرض الضرائب سيكون الحل

دعا السعدون إلى ضرورة فرض ضرائب مقننة لتحقيق المعادلة الاقتصادية التي من شأنها انتشال الاقتصاد الكويتي، مبديا ارتياحه تجاه التوجه العام في الكويت لفرض ضرائب تتلاءم وعزم المسؤولين على تعديل الخلل في الهيكل الاقتصادي الكويتي. وفي سؤال حول مدى اعتماد الكويت على استثماراتها الخارجية كبديل للنفط قال ان إستراتيجية الكويت الاستثمارية الخارجية غير معلومة سواء في الداخل او الخارج وبالتالي فان الاعتماد على هذه الاستثمارات سيكون وقتيا ولفترة بسيطة للغاية لأنها لا تصلح لسد العجز الكامل في الدولة.

الحكومة لا تعرف التعامل مع أبجديات الاقتصاد

في سؤال من أحد الحضور حول إخفاق الحكومة في التعامل مع الأزمات المالية العالمية، قال السعدون ان الحكومة للأسف لا تعرف التعامل مع أبجديات الاقتصاد، لذا فتأثر الاقتصاد الكويتي بتداعيات الأزمات يكون سريعا، مشيرا الى أن جميع القطاعات الاقتصادية الكويتية لم تتقدم منذ الثمانينيات.